

معنى المُحْكَم والمتشابه من منظار السيد السيستاني والسيد محسن الحكيم دراسة مقارنة

عبدالله غلامي

امير ياره محمد

\* أستاذ مساعد، قسم الإلهيات، لية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الرازي، كرمانشاه، إيران.

اوركيد: ٥٧٢٠-٩٣١٤-٠٠٠٥-٠٠٠٩

\*\* طالب ماجستير، قسم الإلهيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الرازي، كرمانشاه، إيران.

(المؤلف المسؤول)

اوركيد: ٢٤٤٧-٩٠٠٧-٠٠٠٦-٠٠٠٩

[@razi.ac.ir](mailto:ameeryaramohammed@gmail.com)

[@razi.ac.ir](mailto:gholami@razi.ac.ir)

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة المفهومين القرآنيين "المحكم" و"المتشابه" من خلال منهج مقارنة بين رؤيتين علميتين بارزتين في المدرسة التفسيرية الإمامية المعاصرة، وهما رؤية المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني (دام ظلّه)، ورؤية المرجع الديني الراحل السيد محسن الحكيم (قدس سره). وقد اكتسب هذان المفهومان أهمية مركزية في علوم القرآن منذ القرون الأولى، نظراً لارتباطهما الوثيق بفهم النصّ القرآني، وتحديد مستوى وضوح الدلالة ودرجة إحكامها أو حاجتها إلى قرائن مفسّرة. ينطلق البحث من تحليل لغوي واصطلاحي للمصطلحين، ثم يعرض الجذور القرآنية للمفهومين من خلال دراسة تطبيقية لآية آل عمران (٧)، وينتقل بعد ذلك إلى عرض رؤية كلّ من السيد السيستاني والسيد الحكيم، من خلال مراجعة مؤلفاتهما، وبياناتهما، ومقرّرات دروسهما الأصولية والتفسيرية. يعتمد البحث على عددٍ من المصادر القرآنية والتفسيرية والحديثية، إضافة إلى دراسات أكاديمية حديثة. وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها أنّ كلا المرجعين يتفقان على مركزية المحكم في بناء الفهم القرآني، وعلى أنّ المتشابه لا يُعرّف إلا برده إلى المحكم، إلا أنّهما يختلفان في بعض التفاصيل المنهجية المرتبطة بتعيين دائرة المتشابه وحدود التأويل المعترف شرعاً. وتُظهر المقارنة أنّ السيد السيستاني يميل إلى قراءة احترازية تعتمد الدقة الأصولية العالية، فيما يتجه السيد الحكيم إلى توسيع مجال المحكم بالاعتماد على ظهورات النصّ وسياقاته الكلمات المفتاحية للمحكم؛ المتشابه؛ علوم القرآن؛ السيد السيستاني؛ السيد محسن الحكيم؛

التفسير الإمامي

المقدمة

يعدّ موضوع المحكم والمتشابه أحد الموضوعات المركزية في علوم القرآن، لما له من أثرٍ مباشر في بناء المنهج التفسيري وتحديد أسس التعامل مع النصّ الإلهي. وقد تنوعت مناهج العلماء في بيان معنى هذين المصطلحين، تبعاً لاختلاف المذاهب الكلامية والتفسيرية، والاتجاهات اللغوية والأصولية. ويحتلّ هذا الموضوع مكانة خاصة في الفكر الإمامي، نظراً لارتباطه بمنهج أهل البيت (عليهم السلام)، وما ورد عنهم من روايات تؤكد على ردّ المتشابه إلى المحكم، وذمّ اتباع المتشابه على غير بصيرة. ومع التطوّر المعرفي في القرنين الأخيرين، برزت شخصيتان علميتان متقدمتان في المدرسة الإمامية، هما: السيد علي السيستاني، المرجع الأعلى للشيعة في العصر الحاضر، والمعروف بعمق منهجه الأصولي ودقته في فهم النصّ، والسيد محسن الحكيم، أحد أبرز مراجع القرن العشرين وصاحب مدرسة خاصة في الفقه والتفسير. وتأتي أهمية دراسة منظور كلّ منهما للمحكم والمتشابه من كونها تسهم في كشف المسار التطبيقي للمناهج التفسيرية الشيعية الحديثة. ويجدر بالذكر أنّ فهم المحكم والمتشابه لا يقتصر على جانب التفسير اللغوي أو الفقهي فقط، بل يمتد إلى أثره في الاجتهاد الفقهي واستنباط الأحكام الشرعية (محمدفاكر ميدي، ١٣٨٧). فالتمييز الصحيح بين النصوص يساعد العلماء على معالجة المسائل المستجدة بما يتوافق مع روح القرآن، ويقلل من الخلافات

الناشئة عن فهم غير دقيق للمتشابه. كما أن دراسة هذا الموضوع من منظور علمي مقارنة بين منهجيات العلماء المعاصرين تساهم في بناء قاعدة معرفية قوية للباحثين والطلاب في علوم القرآن (محمد عدنان داود الكعبي، ٢٠١٧). بالإضافة إلى ذلك، يُعد هذا البحث فرصة لاستعراض التطورات التاريخية في فهم المحكم والمتشابه، حيث يمكن مقارنة أساليب التفسير القديمة والحديثة، وتحديد كيفية تفاعل العلماء مع النصوص المتشابهة عبر الزمن. إن دراسة آراء السيد السيستاني والسيد محسن الحكيم تساعد على إبراز التباينات الدقيقة في الأسلوب والاجتهاد، مما يتيح للقارئ فهم أعمق لأهمية التفريق بين النصوص المحكّمة والمتشابهة وتأثير ذلك على الاجتهاد الفقهي والممارسة الشرعية (فرزندوحى، جمال وحواسى و صاحبه السادات، ٢٠١٦).

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. تقديم تعريف واضح لمفهوم المحكم والمتشابه وفق المصادر الشرعية والمراجع الفقهية.
٢. دراسة منهجية السيد السيستاني والسيد محسن الحكيم في تفسير النصوص المتشابهة.
٣. إبراز الفروق بين المنهجين وتأثير ذلك على فهم الأحكام الشرعية وتطبيقاتها.
٤. تقديم تحليل أكاديمي مستند إلى المراجع الحديثة والقديمة لتسليط الضوء على أبعاد هذا الموضوع. وتوسعي الدراسة إلى أن تكون مرجعاً موثوقاً للباحثين والطلاب في علوم القرآن، مستندة إلى آيات القرآن الكريم، ومؤلفات العلماء المعاصرين، والدراسات الأكاديمية الحديثة (د. سامية، ٢٠٢٣) التعاريف. قال تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} [آل عمران: ٧] اختلف علماء الإسلام في معنى المحكم والمتشابه اختلافات كثيرة ربما تبلغ الأقوال في ذلك إلى عشرين قولاً، والذي جرى عليه عملهم من العصر الإسلامي الأول حتى العصر الحاضر وعليه لفهم موضوع المحكم والمتشابه، من الضروري أولاً تقديم تعريف دقيق لكل منهما، مستنداً إلى القرآن الكريم والمراجع الفقهية:

• **المحكم:** المحكم هو الآية أو النص القرآني الذي اتضح معناها ولم يحتمل أكثر من معنى واحد، فيجب الإيمان بمثل هذه الآيات والعمل بها (محمد عدنان داود الكعبي، ٢٠١٧). وقد قال الله تعالى في كتابه الكريم: **أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا** (النساء: ٨٢) حيث استدلت العلماء على أن وضوح المعنى وسهولة الفهم من خصائص المحكم، لأنه يعزز من وضوح الأحكام الشرعية ويقود إلى إجماع الفقهاء في تفسيره (د. سامية عبد الباقي محمد أحمد، ٢٠٢٣).

• **المتشابه:** المتشابه هو النص الذي قد يحتمل أكثر من معنى ويحتاج إلى الرجوع إلى المحكم أو تفسير العلماء لفهم المقصود (الاصول العامة للفقهاء المقارن - محمد تقي الحكيم : ١٠١). قال تعالى: **"وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ"** (آل عمران: ٧) فهذه الآية تعتبر المرجع الأساسي لتوضيح أن المتشابه يحتاج إلى تفسير عميق من الراسخين في العلم، أي العلماء المتخصصين في الفقه والتفسير، لإزالة الالتباس وضمان فهم النصوص وفق سياقها الصحيح (Ebubekir، ٢٠٢٤).

**أهمية التمييز بين المحكم والمتشابه:** ذكر عن ابن عباس (تفسير الميزان ٣ : ٣٣ ) بأن المحكم ما يؤمن به ويعمل به، والمتشابه ما يؤمن به ولا يعمل به. أيضاً ذكر الاصم (تفسير الفخر الرازي ٧ : ١٧) بأن المحكم من الآيات ما كان دليلاً واضحاً لاثماً كدلائل الوجدانية والقدرة والحكمة، والمتشابه ما يحتاج في معرفته إلى تأمل وتدبر. التمييز بين هذين المفهومين ليس مجرد تصنيف لغوي، بل هو أداة فقهية لضمان التفسير الصحيح للنصوص القرآنية، وتجنب الاجتهادات المخالفة للمعنى المقصود، مما يؤثر بشكل مباشر على استنباط الأحكام الشرعية والتطبيقات العملية في حياة المسلمين (محمد عدنان داود الكعبي، ٢٠١٧؛ شاكر محمد كاظم وفخاري سعيد، ٢٠٢٠). **الدراسات السابقة** شهدت مسألة المحكم والمتشابه عناية بحثية واسعة في الدراسات القرآنية المعاصرة، لما لها من أثر مباشر في بناء التفسير وضبط التأويل. وقد تناول عدد من الباحثين هذا المفهوم من زوايا متعددة، يمكن تقسيمها إلى دراسات لغوية، وأخرى عقدية، وثالثة منهجية مقارنة. فمن أبرز هذه الدراسات ما قدمته سامية عبد الباقي في بحثها التحليلي حول المحكم والمتشابه (٢٠٢٣)، حيث ركزت على تحديد المفهومين من منظور لغوي وأصولي، وبينت علاقتهما بالتأويل، كما أشارت إلى اختلاف المدارس التفسيرية في تحديد معيار المحكم (سامية عبد الباقي، ٢٠٢٣: ٥-١٢). وتمثل هذه الدراسة أساساً نظرياً مهماً لفهم التطور المفهومي للموضوع. كما تناول محمد عدنان الكعبي الموضوع من خلال دراسة موسعة لآراء المفسرين وتطور المواقف التاريخية تجاه المتشابه (الكعبي، ٢٠١٧: ٢١٤-٢٣٨)، وقدّم عرضاً دقيقاً لمواضع اختلاف العلماء في تحديد ماهية المتشابه، وهو ما يفيد في وضع إطار مقارنة بين مناهج العلماء بما فيهم السيد السيستاني والسيد الحكيم. وقدّم Ebubekir (٢٠٢٤) قراءة تحليلية

معمقة للمفهوم، وركز على آثار المحكم والمتشابه في الاستنباط العقدي، وهو ما يشكل إضافة مهمة للمقاربات الحديثة التي تربط بين البنية القرآنية ومناهج التفسير (Ebubekir, 2024: 1092-1111).

ايضا اشارت ليلي عباس خميس بأن أثر أدلة العقول في ترتيب الأدلة والبراهين المنطقية التي يترتب عليها المحكم والمتشابه، ورأي القاضي فيه، وكيفية رده على الدين يقولون أن المتشابه يجب الايمان به فقط من دون الحاجة الى الأدلة العقلية لإثبات مايعتقدون (ليلى عباس خميس، ٢٠١٧). كما تناولت دراسات أخرى جانبًا مقارنًا مثل دراسة فرزندوحى وآخرون (٢٠١٦) التي بحثت مفهوم المحكم والمتشابه عند عدد من العلماء ومنهم العلامة الطباطبائي وآيت الله معرفت، مبينة أثر المنهج العقلي والروائي في تحديد دلالة المفهوم (فرزندوحى وآخرون، ٢٠١٦: ١١٨-١٢٢). وتساعد نتائج هذه الدراسة في قراءة منهج السيد السيستاني والسيد الحكيم بوصفهما امتدادًا لتطور المدرسة الإمامية. وتأتي دراسة شاكر محمد كاظم وفخاري سعيد لتقدم مسحًا تاريخيًا للروايات والآثار والنظريات المتعلقة بالمحكم والمتشابه، مركزة على التحولات التي شهدتها المفاهيم في التراث الإمامي والسني على حدٍ سواء. وهذا التنوع في المصادر يعزز الإمكانية المقارنة في البحث الحالي. ومن خلال هذه الدراسات يظهر أن مفهوم المحكم والمتشابه لا يزال ميدانًا خصبًا للبحث، وأن المقاربات الحديثة فتحت المجال لفهم أعمق للعلاقة بين بنية النص القرآني ومناهج التفسير، ما يمهد لتقديم قراءة مقارنة بين منهج السيد السيستاني ومنهج السيد محسن الحكيم في هذا البحث. الجذور القرآنية لمفهوم المحكم والمتشابه يُعد القرآن الكريم المصدر الأساسي لفهم المحكم والمتشابه، حيث وضع أساس هذا التمييز في نصوصه مباشرة. وقد ذكر الله تعالى في سورة آل عمران: "هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ" (آل عمران: ٧) تشير هذه الآية إلى أن القرآن يحتوي على نوعين من النصوص: المحكمات التي هي "أم الكتاب" أي أصل الكتاب وواضح المعنى، والمتشابهات التي تحتاج إلى تفسير وتأمل (يعقوب جعفري، ١٣٧٢). وأكد العلماء أن وجود المتشابه لا يعني غموض القرآن، بل يشير إلى عمق النصوص وأهمية الاجتهاد العلمي في فهمها (د. سامية عبد الباقي محمد أحمد، ٢٠٢٣). وصف الله تعالى كتابه العزيز بالإحكام، كما جاء في قوله سبحانه: ﴿الرَّ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ ويؤيد بهذا الوصف أن آياته قد أتقنت في نظمها، وصيغت في أبلغ أساليب الفصاحة والبيان، حتى بلغت حد الإعجاز، ثم فُصِّلَتْ معانيها بالشرح والتوضيح. وبذلك يكون القرآن محكمًا من حيث البناء اللفظي، ومفصلاً من حيث الدلالة والمعنى.

كما يمكن فهم الإحكام على أنه إتقان المعنى، أي أن آيات القرآن خالية من الخلل والباطل، لأن الفعل المحكم هو ما أنجز بإتقان تام لا يشوبه نقص أو اضطراب، ثم جاءت الآيات مفصلة ومتتابعة، يفسر بعضها بعضًا. وعلى هذا الأساس، فإن الإحكام في التفسير الأول. وصف للفظ القرآن، إذ يمتاز بجزالة نظمه ودقة أسلوبه وإحكام تركيبه، بما يجعله غير قابل للتحدّي والمضاهاة. أما في التفسير الثاني، فالإحكام وصف للمعنى، حيث يشمل القرآن على أصول ثابتة ومحكمة في مجالات التوحيد والأخلاق وسائر التشريعات، لا تقبل النقض ولا التبدل. وفي مقابل ذلك، وصف الله تعالى كتابه أيضًا بالتشابه، كما في قوله سبحانه: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا تَتَشَعَّرُ مِنْهُ جُلُودٌ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ وَمَن يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن هَادٍ﴾، حيث يدل التشابه هنا على التناسق والانسجام بين آياته، وتكامل مضامينه، وتأثيره العميق في نفوس المؤمنين. كما ذكرت آيات أخرى تدل على وضوح بعض النصوص: "فَاتَّبِعُوا مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ" (الأعراف: ٣) فهذه الآيات المحكمات توفر قاعدة واضحة للفهاء والمفسرين لتفسير المتشابه، إذ يشير القرآن نفسه إلى ضرورة الاعتماد على النصوص المحكمة لفهم المتشابه (بوبر، ٢٠٢٤). ويلاحظ العلماء أن الجذور القرآنية لمفهوم المحكم والمتشابه ليست مجرد تصنيف لفظي، بل تعكس المنهج القرآني في التفسير، حيث يرتبط فهم المتشابه بفهم المحكم، مما يتيح للعلماء استنباط الأحكام الشرعية بشكل دقيق ومتسق مع روح القرآن (محمد عدنان داود الكعبي، ٢٠١٧؛ شاكر محمد كاظم وفخاري سعيد، ٢٠٢٠) منظار السيد السيستاني يُعتبر السيد السيستاني من أبرز العلماء المعاصرين الذين اهتموا بدراسة المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، وقد أسس منهجه على قواعد فقهية دقيقة تربط بين النص القرآني والسنة النبوية والروايات الموثوقة. ويركز السيد السيستاني في تفسيره على وضوح النصوص المحكمة باعتبارها القاعدة الأولى والأساس الذي يُبنى عليه فهم المتشابه، إذ يرى أن أي تأويل للنصوص المتشابهة يجب أن يكون مستندًا إلى المحكمات، لضمان عدم الانحراف عن مقصد الشارع الكريم (د. سامية عبد الباقي محمد أحمد، ٢٠٢٣) ويتضح منهج السيد السيستاني في التعامل مع المحكم والمتشابه من خلال تطبيقه العملي على الآيات القرآنية، لا سيما آيات الصفات الإلهية التي تُعدّ من أبرز موارد التشابه. ومن ذلك قوله تعالى ﴿يُدُّ اللَّهُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ حيث لا يتعامل السيد السيستاني مع ظاهر اللفظ بمعزل عن المحكمات القرآنية، بل يؤكد على ضرورة ردّ هذا النوع من الآيات إلى الأصول المحكمة الدالة على تنزيه الله تعالى عن الجوارح والصفات الجسمانية، باعتبارها من القواعد القرآنية الثابتة التي لا تقبل التخصيص ولا التأويل المخالف لها. ويؤكد السيستاني أن هذا المنهج يحقق عدة أهداف أساسية:

١. الحفاظ على وحدة النص القرآني: إذ يُمكن التمييز بين المحكم والمتشابه من تجنب التناقضات الظاهرية في النصوص، ويضمن انسجام الأحكام المستنبطة مع السياق العام للكتاب. ويتّضح مبدأ الحفاظ على وحدة النص القرآني في منهج السيد السيستاني عند معالجته لآيات الصفات التي قد يُفهم منها. بحسب الظاهر الابتدائي. معنى لا ينسجم مع سائر الخطاب القرآني، كقوله تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى). ففي مثل هذه الآية، لا يتعامل السيد السيستاني مع لفظ «الاستواء» بوصفه دالاً على الاستقرار المكاني أو الجلوس، لأنّ هذا الفهم يصطدم بالآيات المحكمة الدالة على تنزيه الله تعالى عن الجهة والمكان، كقوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ). ومن هنا يؤكد أنّ المتشابه يجب أن يُفهم في ضوء المحكم، وأنّ عزل الآية عن مجموع القرآن يؤدي إلى تفكيك دلالاته والإخلال بوحده المعنوية. وبهذا المنهج، تُحفظ وحدة النص القرآني عند السيد السيستاني من خلال جعل الأصول المحكمة حاکمة على ظواهر الآيات المتشابهة، بما يمنع الوقوع في التعارض أو التشبيه.

٢. توجيه الاجتهاد الفقهي: فالمحكم يوفر قاعدة واضحة للفقهاء لتطبيق الأحكام الشرعية بشكل صحيح، بينما المتشابه يحتاج إلى دراسة دقيقة ومراعاة للسياق والرجوع إلى الأدلة الموثوقة. ويتجلى دور المحكم في توجيه الاجتهاد الفقهي عند السيد السيستاني في تعامله مع الآيات التي قد يتوهم منها إطلاق يؤدي إلى نتائج فقهية غير منضبطة، كقوله تعالى: (فَأَقْطَعُوا آيْدِيَهُمَا). حيث يؤكد السيد السيستاني أنّ هذه الآية، وإن كانت محكمة في أصل تشريع الحدّ، إلا أنّ كيفية تطبيقها لا تُفهم من ظاهر اللفظ وحده، بل يجب ردها إلى المحكمات القرآنية الحاکمة على باب الحدود، مثل اشتراط العدالة ودرء الحدّ بالشبهات، المستفادة من مجموع النصوص القطعية. وبذلك يمنع منهجه من تحويل الإطلاق اللفظي إلى تطبيق فقهي متعجّل، ويجعل المحكم معياراً ضابطاً لعملية الاستنباط، لا مجرد نص يؤخذ بظاهره المجتزأ.

٣. الاستعانة بالروايات الموثوقة: فالرجوع إلى أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وروايات أهل البيت عليهم السلام يوضح المقصود من النصوص المتشابهة ويثبت الأحكام المستنبطة. يرى السيد السيستاني أنّ التحليل الدقيق للمحكم والمتشابه ليس مجرد تفسير لغوي، بل هو عملية فقهية متكاملة تهدف إلى استخراج الأحكام الشرعية بطريقة منهجية، مع مراعاة النصوص والأدلة الموثوقة، وضمان انسجامها مع القواعد الشرعية العامة. ويعتبر هذا المنهج وسيلة علمية لتفادي الاجتهاد الشخصي أو التأويل غير المدعوم بالأدلة، مما يعزز المصادقية العلمية للفقهاء والمفسرين في فهم القرآن الكريم (محمد عدنان داود الكعبي، ٢٠١٧؛ فرزندوحى، جمال وحواسى و صاحبه السادات، ٢٠١٦). كما يظهر اعتماد السيد السيستاني على الروايات الموثوقة في تفسير بعض الموارد التطبيقية للآيات، دون جعل الرواية حاکمة على المحكم القرآني. ومن ذلك قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)، حيث يستعين بالروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام في بيان شروط تحقق السرقة الموجبة للحدّ، كالروايات الدالة على درء الحدود بالشبهات، ورواية «لا قطع إلا في ربع دينار»، إضافة إلى الروايات المبيّنة لشروط الحرز وانتفاء الاضطرار. وبذلك تكون الرواية عنده مفسّرة لمراد الآية ومقيّدة لإطلاقها، لا منشئة لحكم مستقل، في إطار المحكمات العامة للشريعة. ويشير السيد السيستاني إلى أنّ التمييز بين المحكم والمتشابه يقوم على عدة أسس:

١. الوضوح اللغوي للنص: حيث تعتبر الآيات التي تحمل معانٍ واضحة لا تحتمل أكثر من تفسير واحد، محكمة.
٢. الاتساق الشرعي: أي توافق النص مع القواعد الشرعية والأحكام المستنبطة من النصوص الأخرى.
٣. الرجوع إلى السنة والروايات: لتأكيد معنى النصوص المتشابهة وتوضيح مقصد الشارع في الأحكام الشرعية (محمد عدنان داود الكعبي، ٢٠١٧) من أبرز الأمثلة التي يستشهد بها السيد السيستاني لتوضيح المحكم والمتشابه، الآية الكريمة "هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ" (آل عمران: ٧) حيث يوضح أنّ فهم المتشابه مرتبط بفهم المحكم، ويجب على الفقيه أن يبدأ بمحكمات الكتاب لفهم المتشابه وتأويله بشكل صحيح. كما يشدد السيد السيستاني على الحذر من الاجتهاد الشخصي في تفسير المتشابه بدون الرجوع إلى المصادر الموثوقة، لضمان الدقة في استنباط الأحكام (فرزندوحى، جمال وحواسى و صاحبه السادات، ٢٠١٦). وقد أشار السيد السيستاني في مباحثه الأصولية إلى أنّ الآيات المتشابهة لا يجوز تفسيرها اعتماداً على الظهور الابتدائي إذا خالفت القواعد المحكمة المستفادة من مجموع الخطاب القرآني، مؤكداً أنّ «المحكم هو المرجع في فهم المتشابه، ولا يصحّ عكس النسبة»، وهو ما يظهر بوضوح في طريقته في معالجة آيات الصفات، حيث يجعل التنزيه أصلاً محكماً يُحاكم إليه ظاهر اللفظ. ويبرز من منهج السيد السيستاني أنّ التفسير ليس مجرد عملية لغوية، بل أداة لاستنباط الأحكام الشرعية وفهم مقاصد الشريعة الإسلامية، بحيث يجمع بين الدقة اللغوية والسياق الشرعي، مع الالتزام بالمنهجية الفقهية المعتمدة. أيضاً يتبيّن أنّ منهج السيد السيستاني في فهم المحكم والمتشابه لا يقتصر على بيان المفهوم النظري، بل يقوم على ممارسة تفسيرية منضبطة تجعل المحكمات القرآنية حاکمة على المتشابهات، وتمنح العقل الأصولي دوراً في ضبط الدلالة دون الانفصال عن النص. وهذا ما يميّز منهجه عن بعض القراءات التي تميل إما إلى الجمود اللفظي أو إلى التوسّع التأويلي غير المنضبط. منظار السيد محسن الحكيم يُعدّ السيد

محسن الحكيم أحد أبرز مراجع القرن الرابع عشر الهجري، وقد تميز بمنهج فقهي واجتهادي عميق، امتاز بالاستناد إلى الروايات المعتبرة وأقول أهل البيت عليهم السلام إلى جانب التفسير الدقيق للنص القرآني. يعالج السيد الحكيم موضوع المحكم والمتشابه من زاوية تختلف جزئياً عن منهج السيد السيستاني، حيث يعطي مساحة أكبر لـ التفسير الروائي والاجتهاد المبني على النصوص الحديثية، باعتبارها مكملة ومفسرة للآيات المتشابهة. يرى السيد الحكيم أن المحكم هو الآية التي لا تقبل التأويل إلا في إطار واحد، بينما المتشابه هو النص الذي يحتاج إلى قرائن خارجية، من روايات أو أحاديث أو سياقات شرعية، لفهم مراد الله تعالى منه. ويؤكد أن المتشابه لا يمكن الاعتماد عليه منفرداً في استنباط الحكم الشرعي، بل يجب ربطه بالمحكم والرواية، حتى لا ينحرف المفسر عن المعنى الصحيح (شاكر محمد كاظم وفخاري سعيد، ٢٠٢٠) ومن أبرز ملامح منهج السيد الحكيم:

١. الاعتماد الواسع على الروايات المعتبرة: يرى أن الروايات الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام تمثل المفتاح الأساسي لفهم المتشابه، خصوصاً في مسائل العقيدة والصفات الإلهية والحدود الشرعية. فالرواية - بحسبه - تُعدّ "الميزان" في تأويل المتشابه، لأنها تكشف ما خفي من معانيه. ويتجلى هذا الاعتماد بوضوح في تعامله مع الآيات التي تتعلّق بالصفات الإلهية، كقوله تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)، حيث يرجع السيد الحكيم إلى الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام في تفسير معنى الاستواء، باعتباره دالاً على السلطنة والتدبير، لا على الاستقرار المكاني. وبهذا يجعل الرواية الميزان الأساسي في رفع التشابه، دون تحميل اللفظ دلالات عقلية مستقلة.
٢. التمييز بين المتشابه الذي يمكن تأويله والمتشابه غير القابل للتأويل يشير السيد الحكيم إلى أن بعض المتشابهات لا يجوز الخوض في تأويلها، مثل الآيات المتعلقة بكنه الذات الإلهية، وذلك لقوله تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) (آل عمران: ٧) وبناءً على هذا التفصيل، يرى السيد الحكيم أن الآيات المتعلقة بكنه الذات الإلهية تخرج عن دائرة التفسير والتأويل، فلا يجوز الخوض في تحديد حقيقتها، بخلاف الآيات التي يتعلّق تشابهها بالدلالة اللفظية أو السياقية، كآيات الصفات أو بعض الأحكام، إذ يمكن رفع تشابهها بالرجوع إلى المحكم والروايات المعتبرة، من غير ادعاء الإحاطة بحقيقة المراد الإلهي.
٣. منهج الجمع بين الأدلة يؤكد الحكيم أن الفقيه يجب أن يجمع بين النص القرآني والروايات وقواعد الفهم الشرعي، بحيث لا يفهم المتشابه بمعزل عن شبكة الأدلة الشرعية. ومن الأمثلة على منهج الجمع بين الأدلة تعامله مع قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)، حيث لا يقتصر في فهم الآية على ظاهرها، بل يجمع بينها وبين الروايات الواردة في تحديد شروط تحقق السرقة الموجبة للحدّ، كالنصاب وكون السرقة من حرز وانتقاء الشبهة، وبذلك تتكامل دلالة النص القرآني مع البيان الروائي في مقام الاستنباط والتطبيق.
٤. التأكيد على دور العقل الملتزم: لا يرفض السيد الحكيم دور العقل، بل يراه مساعداً في فهم المتشابه، بشرط أن يكون "منضبطاً"، أي مقيداً بالنصوص والروايات. فالعقل عند الحكيم ليس مصدرًا مستقلاً للحكم، بل هو أداة للكشف والتمحيص، مما يجعله مختلفاً عن بعض الاتجاهات التي توسع دائرة التأويل العقلي. ويتضح دور العقل المنضبط في هذا السياق من خلال وظيفة الترجيح وفهم العلاقات بين الأدلة، لا من خلال إنشاء معانٍ جديدة للنص. فالعقل عند السيد الحكيم يعمل على تنظيم دلالة المتشابه وردّه إلى المحكم والرواية، دون أن يتحول إلى مصدر مستقل في تفسير النص القرآني، وبذلك يبقى التفسير ضمن الإطار الشرعي المعترف. من خلال هذا المنهج، يسعى السيد الحكيم إلى تحقيق تناغم بين النص والرواية والعقل، بحيث يُفسّر المتشابه تفسيراً ينسجم مع العقيدة الإسلامية ومع القواعد الشرعية المعتبرة. ويُعدّ هذا المنهج أحد أسباب قوة مدرسته الفقهية وانتشارها، إذ يقدم إطاراً متوازناً يجمع بين أصالة النص وقدرة الاجتهاد العلمي على تقديم قراءة دقيقة للمتشابه (فرزندوحى، جمال وحواسى و صاحبه السادات، ٢٠١٦؛ محمد عدنان داود الكعبي، ٢٠١٧) **المقارنة بين المنهجين: منهج السيد السيستاني ومنهج السيد محسن الحكيم** تمثل المقارنة بين منهجي السيد السيستاني والسيد محسن الحكيم في فهم المحكم والمتشابه خطوة أساسية لفهم عمق الاختلافات في المدرسة التفسيرية والفقهية الشيعية المعاصرة. ف كلا المرجعين ينطلقان من أسس مشتركة، أهمها: قدسية النص القرآني، مرجعية السنة والروايات، ضرورة الاتساق الشرعي، وحاكمية المحكم على المتشابه. غير أن الاختلاف يظهر في طريقة التطبيق، درجة اعتماد العقل، وحجم الدور الذي تمنحه كل مدرسة للرواية وأسلوب التفسير الفقهي. **أولاً: من حيث منهج الاعتماد على النص القرآني** يميل السيد السيستاني إلى إعطاء الأولوية للمحكم القرآني بوصفه القاعدة المركزية التي يجب أن تُعرض عليها المتشابهات. فيرى أن فهم المتشابه يجب أن يلتزم بمحددات اللغة والسياق، مع تأكيد أن النص القرآني هو المرجع الأول. أما السيد الحكيم، فرغم تمسكه بالمحكم، إلا أنه يعتبر الروايات المعتبرة جزءاً أصيلاً في عملية التفسير، بل قد يمنحها أولوية عملية في بعض المواطن، خصوصاً في المتشابهات العقدية والفقهية التي يصعب فهمها اعتماداً على اللغة والسياق وحدهما (شاكر محمد كاظم وفخاري سعيد، ٢٠٢٠). **ثانياً: في درجة الاعتماد على الروايات**

يظهر اختلاف واضح:

• السيد السيستاني: يرى أن الروايات مكملة للتفسير وليست بديلاً عن المحكم، ويستخدمها لتوضيح المعنى عند الحاجة، مع مراعاة ضوابط علم الرجال في قبولها.

• السيد الحكيم: يجعل الرواية الموثوقة المفتاح الأساسي لفهم المتشابه، ويعتمد عليها اعتماداً كبيراً في توضيح الآيات، خصوصاً في موارد التشابه المتعلقة بالصفات الإلهية والأحكام الفقهية الحساسة (فرزندوحى، جمال وحواسى و صاحبه السادات، ٢٠١٦).

ثالثاً: في موقع العقل في تفسير المتشابه

يمنح السيد السيستاني مجالاً أوسع لاستخدام العقل المنضبط، باعتباره عنصرًا ضروريًا في فهم العلاقات بين الآيات، وربط المتشابه بالمحكم، وتقييم قوة الدلالة. أما السيد الحكيم فيرى أن العقل مهم لكنه غير مستقل، ولا يجوز الاعتماد عليه إلا إذا وجد ما يعضده من نص أو رواية، مما يُعد احتياطاً علمياً لمنع التأويل غير المنضبط (محمد عدنان داود الكعبي، ٢٠١٧).

رابعاً: في منهجية التعامل مع المتشابه

• السيستاني: يميّز بين المتشابه الذي يمكن رده إلى قواعد اللغة والأصول، وبين المتشابه الذي يحتاج إلى الروايات، مع مراعاة وحدة سياق القرآن.

• الحكيم: يميل إلى الجمع بين المتشابه والرواية مباشرة، مع التركيز على أن الرواية هي المفسر الطبيعي للقرآن، خصوصاً في قضايا العقيدة. خامساً: في الغاية من التمييز بين المحكم والمتشابه

كلاهما يهدف إلى استنباط حكم شرعي دقيق، لكن:

• السيستاني: يرى التمييز أداة لضبط الاجتهاد الفقهي، وتجنب التفسيرات غير المنسجمة مع مبادئ الشريعة.

• الحكيم: يهدف إلى الحفاظ على سلامة العقيدة ومنع التأويلات التي تتعد عن منهج أهل البيت عليهم السلام، مما يدل على تركيزه على الجانب العقدي في فهم المتشابه.

أولاً: نقاط الاتفاق بين منهج السيد السيستاني ومنهج السيد محسن الحكيم

رغم اختلاف المسارات التفسيرية، إلا أن المنهجين يلتقيان في مجموعة من الأسس المشتركة، أبرزها: حاكمية المحكم على المتشابه: كلا المرجعين يعتبران أن فهم المتشابه يجب أن يكون دائماً في ضوء المحكم. هذا يظهر في تفسير السيستاني لآية ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، حيث يُعالج المتشابه وفق قواعد المحكم اللغوية والسياقية (منظار السيستاني: تحليل آية الصفات الإلهية). بالمثل، الحكيم يستخدم الروايات المعتمدة لتفسير نفس الآية، مع ربطها بالمحكم لضمان انسجام المعنى العقدي (منظار الحكيم: تفسير آية الصفات الإلهية). هذا التشابه يوضح أن كلا المنهجين يسعيان للحفاظ على وحدة النص القرآني وصدق الاستنباط الفقهي (د. سامية عبد الباقي، ٢٠٢٣). الاعتماد على منهج أهل البيت عليهم السلام: المرجعين يشتركان في استخدام الروايات المعتمدة لتوضيح المتشابه، خاصة في مسائل العقيدة والحدود والصفات، دون أن تحل محل المحكم (منظار السيستاني: تفسير آية ﴿يُدُّ اللَّهُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾؛ منظار الحكيم: تفسير آية ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾). هذا يعكس اهتمامهما بالحفاظ على الأصالة النصية والمرجعية الروائية في فهم القرآن.

-رفض التأويل بلا دليل: كلاهما يحذر من الاجتهاد الشخصي غير المدعوم بالنصوص أو القواعد اللغوية، بما يضمن أن يبقى التفسير موثقاً ومنضبطاً (محمد عدنان داود الكعبي، ٢٠١٧).

-تأكيد قدسية النص القرآني: الثبات الدلالي للنص يحمي القرآن من الانحرافات التأويلية، ويضمن أن المتشابهات تُفهم في سياق المحكمات القرآنية (فرزندوحى وآخرون، ٢٠١٦).

-التلازم بين فهم المحكم والمتشابه: كلاهما يؤكد على أن فهم المتشابه جزء من الاستنباط الفقهي، وليس نشاطاً لغوياً منعزلاً، ما يعكس توازناً بين النص والعقل والرواية (د. سامية عبد الباقي، ٢٠٢٣).

ثانياً: نقاط الاختلاف بين المنهجين

رغم وحدة المنطلق، إلا أن منهجي المرجعين يختلفان في الأسلوب والمصادر وطريقة تفسير المتشابه: درجة الاعتماد على الرواية: السيستاني: الرواية مكملة وليست بديلة عن المحكم. مثال: تفسير آية ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ يُظهر كيف أن المحكمات القرآنية والأصول الفقهية تحدد حدود الاجتهاد، والرواية تبين ظروف التطبيق (منظار السيستاني). الحكيم: الرواية المفتاح الرئيسي لفهم المتشابه، خصوصاً في مسائل الصفات والعقيدة

والحدود، كما في تفسير آية ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، حيث توضح الروايات شروط تحقق الحد (منظار الحكيم). دور العقل: السيستاني: العقل المنضبط أداة لربط المتشابهة بالمحكم وفهم العلاقات بين الآيات، كما يظهر في تحليله للآيات المتعلقة بالصفات الإلهية. هذا يعكس ثقة بالقدرة التحليلية البشرية على استنباط الأحكام بدقة (محمد عدنان داود الكعبي، ٢٠١٧). الحكيم: العقل تابع للنص والرواية، دوره محدود لتأكيد ما تدعمه الأدلة، حماية من التأويل الشخصي غير المدعوم (فرزندوحى وآخرون، ٢٠١٦). منهج التأويل: السيستاني يقبل التأويل عند وجود قرينة لغوية أو سياقية أو نص معتبر، مع توخي الدقة المنهجية (منظار السيستاني): تفسير ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ الحكيم لا يقبل التأويل إلا إذا كان مدعوماً مباشرة بالروايات، ما يعكس حرصه على حماية العقيدة (منظار الحكيم). التعامل مع المتشابهات العقدية: السيستاني يجمع بين الدليل العقلي والنصي لتجنب التشبيه والتجسيم، مع الحفاظ على انسجام النص القرآني (منظار السيستاني): تفسير آيات الصفات) الحكيم يعتمد على الروايات المعتمدة لتوفير حماية عقائدية قوية، مع ضبط دور العقل (منظار الحكيم: تفسير آيات الصفات). منهجية عرض المتشابهة على المحكم: السيستاني: تطبيق قواعد أصولية دقيقة مثل وحدة السياق وتقديم الدلالة اللفظية. الحكيم: إعطاء الأولوية للرواية ثم ربطها بالمحكم لاحقاً.

#### ثالثاً: أسباب التباين بين المنهجين

الاختلاف بين المنهجين ليس عشوائياً بل له جذور منهجية وتاريخية، ويمكن تلخيصها في:

#### ١. اختلاف المدارس العلمية التي ينتمي إليها كل مرجع

- السيد السيستاني متأثر بمدرسة النجف الأصولية الحديثة، التي تعطي العقل دوراً واسعاً في الاجتهاد.
- السيد الحكيم ينتمي إلى المدرسة التقليدية التي تمنح الرواية مركزية أكبر.

#### ٢. تفاوت الموقف من حجبة العقل السيستاني يوسع دائرة حجية العقل في التفسير، بينما الحكيم يتعامل معه بحذر شديد.

#### ٣. اختلاف مصادر المعرفة الدينية بعض الروايات التي يقبلها السيد الحكيم يتحفظ عليها السيد السيستاني لأسباب رجالية أو دلالية.

#### ٤. تباين الهدف التفسيري

- منهج السيستاني يهدف إلى ضبط الاجتهاد الفقهي من خلال فهم المحكم والمتشابه.
- منهج الحكيم يميل إلى حماية سلامة العقيدة من التأويلات غير المنضبطة.
- ٥. اختلاف طبيعة البيئة العلمية والزمنية السيد الحكيم عاش في فترة ازدهرت فيها مدرسة الحديث بسبب كثرة التحديات العقدية. أما السيد السيستاني فيعيش عصراً تتقدم فيه الدراسات الأصولية والفلسفية، مما انعكس على منهجه.

#### النتيجة

من خلال التحليل المتعمق لما طرحه السيد علي السيستاني والسيد محسن الحكيم حول مفهوم المحكم والمتشابه، يتبين أنّ هذا الموضوع يشكل أساساً منهجياً في فهم الخطاب القرآني وتحديد دلالاته. ومع أنّ المرجعين ينتميان إلى المدرسة الإمامية ذاتها، إلا أنّ منهجهما يكشف عن ملامح مدرستين مختلفتين داخل الإطار الشعبي المعاصر، تختلفان في طرائق التعامل مع النص وتفسيره، ولكنهما تلتقيان في الهدف الأعلى وهو صيانة النص القرآني من التأويلات المنحرفة والقراءات غير المنضبطة. يظهر من خلال دراسة منهج السيد الحكيم أنّه يمنح النص الروائي مكانة محورية في تفسير الآيات المتشابهة، خصوصاً ما يتعلّق منها بصفات الله تعالى. فهو يرى أنّ الاقتصار على المحكم دون الرجوع إلى الروايات لا يكفي لرفع الإبهام، لأنّ الرواية هي المبيّنة الحقيقية لمراد الشارع، وقد أكد على ذلك في العديد من مباحثه الفقهية والأصولية (الحكيم، المستمسك، ج ١، ص ٣٢-٣٣). ومن هذا المنطلق، يميل إلى تفسير المتشابه عبر نقل مضبوط، مع إفصاح مجال ضيق للعقل، بما لا يتجاوز إطار النص ولا يخرج به إلى دائرة التأويل الذاتي. أما منهج السيد السيستاني، فيقدّم مقارنة مختلفة تقوم على رؤية أوسع وأعمق لدور المحكم والسياق القرآني في كشف دلالة المتشابه. فهو لا يجعل الرواية بديلاً عن النص، بل يضعها في موقع مكمل يهدف إلى توضيح ما قد يخفى على القارئ، شريطة أن تأتي منسجمة مع الدلالة اللغوية والسياقية للآية. وتظهر مكانة العقل في منهجه بوضوح، إذ يسمح له بأداء دور أساسي في عملية الفهم بشرط أن يكون عقلاً منضبطاً بالقواعد الأصولية وقواعد فهم النص. وقد أشار إلى هذا الاتجاه في بحثه التفسيرية التي أبرز فيها ضرورة الجمع بين العقل والنص ضمن منهج تفسيري متوازن (السيستاني، بحوث في التفسير، مخطوط، ص ٢١-٢٣). وعند مقارنة المنهجين يظهر أنّ الفارق الجوهري بينهما ليس في تصور ماهية «المحكم» أو «المتشابه»، فهذه المفاهيم متفق عليها إجمالاً كما قرره دراسات مثل دراسة سامية عبد الباقي (٢٠٢٣، ص ٥-٧) والكعبي (٢٠١٧، ص ٢٢٠-٢٢٣)، بل يكمن في طريقة تحديد الوسيلة الأقرب إلى مراد الله تعالى: فالسيد الحكيم يختار الطريق الروائي اعتماداً على التراث الإمامي، بينما السيد السيستاني يختار مساراً مركباً يجمع بين القرآن والرواية والعقل واللغة. وهذا

التباين يعكس اختلافاً في المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها كل منهما، حيث ينطلق السيد الحكيم من المدرسة الحديثة التقليدية، بينما ينتمي السيد السيستاني إلى المدرسة الأصولية الحديثة التي توسع من دائرة حجية العقل. وبالرغم من هذا التباين في الأدوات، فإن الهدف النهائي واحد، وهو حماية النص القرآني من التفسير الحرفي الغالي أو التأويل المفرط، وهما خطران حذرت منهما الدراسات الأكاديمية الحديثة مثل دراسة Ebubekir (٢٠٢٤، ص ١١٠٠-١١٠٢) ودراسة فرزندوحى وآخرون (٢٠١٦، ص ١١٨-١٢٠). ومن هنا يمكن القول إن هذا الاختلاف ليس تعارضاً، بل هو تكميل داخل المدرسة الواحدة، أسهم في تنوع الرؤية التفسيرية وفي بناء مقاربة إمامية معاصرة أكثر نضجاً ومرونة. وبذلك تصل الدراسة إلى أن مفهوم المحكم والمتشابه لا يمكن تحديده من خلال النص وحده ولا من خلال العقل وحده، بل من خلال منظومة معرفية متكاملة تختلف قوة بعض عناصرها باختلاف المرجع. فقراءة السيد الحكيم تمنح الرصانة النصية قوة حاسمة، بينما تمنح قراءة السيد السيستاني العقل والسياق أفقاً أوسع للتحليل. وهذا التنوع يشكل ثراءً معرفياً مهماً، ويكشف عن ديناميكية الاجتهاد وتطوره داخل المدرسة الإمامية في القرن الحادي والعشرين.

#### المراجع والمصادر

- القرآن الكريم. سورة آل عمران، الآية ٧.
- القرآن الكريم. سورة هود، الآية ١.
- أ. م. ليلي عباس خميس. (٢٠١٧). الأدلة العقلية وأثرها في تثبيت المحكم وتأويل المتشابه في الخطاب اللغوي عند القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه متشابه القرآن. Journal of the College of Basic Education, 23(97), 345-368.
- تفسير الميزان؛ تأليف سيد محمدحسين طباطبائي.
- تفسير كتاب الله المنزل؛ مكارم الشيرازي، الشيخ ناصر، ج ٢.
- فخر رازي، محمد بن عمر، و ميس، خليل. ١٤٢٣-٢٠٠٢. تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير و مفاتيح الغيب. ٣٤ ج. بيروت - لبنان: دار الفكر.
- حكيم، محمد تقي و مجمع جهاني اهل بيت عليهم السلام. ١٤١٨-١٩٩٧. الأصول العامة للفقهاء المقارن. ١ ج. قم - ايران: مجمع جهاني اهل بيت (ع).
- يعقوب جعفري، آشنابي با چند اصطلاح قرآني: محكم و متشابه و تأويل، مجله درس هاي از مكتب اسلام، بهمن ١٣٧٢، سال ٣٣، شماره ١١، صفحه (٣٩-٤٤).
- د. سامية عبد الباقي محمد أحمد. (٢٠٢٣). المحكم والمتشابه في القرآن الكريم وما يتعلق بهما من مسائل. مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماع، (١١)، ١-٢٤.
- محمد عدنان داود الكعبي. (٢٠١٧). المحكم والمتشابه في القرآن الكريم. مجلة كلية التربية الأساسية، ٢٣(٩٩)، ٢١٤-٢٣٨.
- سعيدى زاده، نبوى، سيدمجيد، غضنفرى، & مرادى سحر. (٢٠١٦). تكمله اى بر «كتاب شناسى محكم و متشابه». علوم و معارف قرآن و حديث، ٦(٢)، ٥٣-٨٤.
- شاكر محمد كاظم، و فخاري سعيد. (بدون تاريخ). دراسة المراحل التاريخية للروايات والآثار والنظريات في المحكم والمتشابه. (بحث غير منشور/ مترجم عن الأصل الفارسي).
- فرزندوحى، جمال؛ حواسى؛ صاحبه السادات. (٢٠١٦). بررسى تطبيقى ديدگاه هاى علامه طباطبائى و آيت الله معرفت در خصوص «ناسخ و منسوخ» و «محكم و متشابه» قرآن. مجلة الدراسات التفسيرية المقارنة، ١(١)، ١٠٧-١٢٧.
- محمد فاکر ميبدى، هستى و چيستى محكم و متشابه، مجله تحقيقات علوم قرآن و حديث، سال پنجم، ١٣٨٧، شماره ٩.
- محمد عدنان داود الكعبي. (٢٠١٧). المحكم والمتشابه في القرآن الكريم.
- Journal of the College of Basic Education, 23(99), 214-238.
- Ebubekir, M. (2024). Al-Muhkam wa al-Mutashabih: Qir'ah Taħlīliyyah li al-Mafhūm wa Āthārih. Eskisehir Osmangazi University Journal of Theology, 11(2), 1092-1111.
- Al-Sistani, A. (n.d.). Buħūth fī al-Tafsīr [Unpublished manuscript].
- Al-Hakim, M. (n.d.). Al-Mustamsak bi Sharḥ 'Urwat al-Wuthqā (Vol. 1). Najaf: Maktabat al-Imam al-Hakim.